دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على تنامي الجريمة من منظور الاقتصاد الاجتماعي

د. عبد الغفار غطاس
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر
ab.ghettas@gmail.com

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى محاولة تحليل العلاقة بين بعض المؤشـــرات الاقتصـــادية والاجتماعية مع معدلات الجريمة في المجتمع، وهذا من خلال عرض وتحليل لبعض مؤشرات التنمية ذات الأهمية والعلاقة في الاقتصادات المحلية (التصنيع، التحضر والحراك السّكاني وأخرى) مع مؤشرا ت مقابلة تعبّر عن معدلات ومستويات الجريمة في بعض الأقطار المختلفة من العا لم، وهذا بالتركيز على بعض البلدان العربية، وحيث يشير التحليل إلى وجود أثر ايجابي بين كل من مؤشرات التنمية ومستويات الجريمة في المجتمعات.

كلمات مفتاحية: جريمة، مستويات معيشية، مؤشرات التنمية (تصنيع، وتحضر، حراك سكاني...).

تصنيف JEL: A01، A13.

Abstract

This research paper aims to analyze the relationship between some economic and social indicators and crime rates in society. It presents and analyzes the relationship of some important development indicators of national economy (manufacturing, urbanization and population mobility, etc) with other indicators that reflect the rates and levels of crime in some Arab countries. The results suggest the existence of a positive relationship between development indicators and crime rates in society.

Key words: Crime, Living standards, Development indicators (Manufacturing, Urbanization, Population mobility).

JEL Classification: A01, A13.

مقدمة

تعتبر الجريمة في الوطن العربي من بين الموضوعات التي شدت انتباه الباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية والاقتصادية، إذ لوحظ أنه بالرغم من تحسن الأوضاع المعيشية للسكان وانتعاش المظاهر الحياتية والرفاهية، إلا أن معدلات الجريمة آخذة في الارتفاع، وهذا ما قد فسرته بعض الدراسات التي ربطت ارتفاع معدلات الجريمة بمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها هذه البلدان، ومن بين ما يعزز هذا مقولة دوركايم وتونيس (Durkeim et Toenis) بأن عملية التنمية والتحديث تشمل عملية تفسخ اجتماعي على مستوى المجتمع المحلي.

حيث شهدت فترة السّبعينات والثمانينات تنامي الجريمة في الأقطار المختلفة من العالم العربي والغربي على حد سـواء، ما أدى إلى التفكير في مسـببات هذه الأخيرة والكيفيات التي ترتفع فيها معدلات الجريمة في الدول الصناعية بالرغم من المستويات المعيشية المرتفعة لديها، والمتفحّص يجد أن دراسة مثل هذه الموضوعات في الوطن العربي لا يكاد يذكر، ما أدى إلى غياب التراكم المعرفي حول متعلقات هذه الظاهرة وأسـبابها الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى قصور المخططات التنموية والأمنية في هذه البلدان.

1. الاطار النظري للجريمة والجريمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

1.1. المفاهيم الأساسية للجريمة

- **تعريف الجريمة**: قبل التطرق إلى الحديث عن الجريمة الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، لا بدا لنا من أن نحدد المعنى الذي يقصد من ورائه بالجريمة، فالجرم والجريمة في اللغة تعني الذنب، قال في الصحاح الجرم أي الذنب، والجريمة مثله في المعنى، أما في المعجم الوسيط فقد زاد على ما تقدّم من معنى للجريمة معنىً آخر هو الجناية، فقال جرم يجرم جرماً، أذنب، و يقال جرم نفسه وقومه، وجرم عليهم وإليهم أي جنى جناية، والجرم والجريمة الذنب وجمعها جرائم، ويستعمل القانونيون لفظ الجريمة، ويطلقون على الإدانة لفظ التجريم.

كما وإنه هناك فرق في المصطلح بين الجريمة والجناية: فالجريمة هي كل مخالفة للواجب، ومنه الجريمة السياسية والجريمة الاقتصادية، والجريمة الانسانية، والتي تذهب كلها إلى أنها التصرف الضار بالنفس أو المال بالرغم من كل هذه التعاريف إلا أنه توجد عدة آراء حول المفاهيم المصطلحية بين الجريمة، الجرم والذنب ليس المقام هنا للحديث عن ذلك، فيمكن العودة إلى مؤلفات الحقوقيون للنظر في ذلك.

ومن ناحية أخرى نجد أن الفقهاء عرّفوا الجريمة الاقتصادية بأنها[1] "**فعل ضار أو امتناع عن فعل محدّد، ويكون للفعل أو الامتناع مظهر خارجي يخل بالنظام الاقتصادي والانمائي للدولة وبأهداف سياستها الاقتصادية،**

ويكون ذلك محظوراً قانوناً وله عقاب ويقوم بذلك انسان أهل لتحمل المسؤولية الجنائية "، أو باختصار أكثر الجريمة الاقتصادية هي كل فعل أو امتناع من شأنه المساس بسلامة اقتصاد الدولة، ومن خلال هذا التعريف نستطيع أن نميّز بين عناصر الجريمة الاقتصادية والمتمثلة في:

أ. **النشاط الاجرامي**: وهو القيام بفعل مادي ضار أو الامتناع عن القيام بالعمل المادي.

ب. **الضـــرر**: أي يكون لها مظهر خارجي، أي ما يدل على إخلالها بالنظام الاقتصـــادي ونمو الدولة وبأهدافها وسياستها الاقتصادية.

ج. أن اقتراف النشاط الاجرامي (الفعل المادي أو الامتناع المادي) يؤدي إلى توقيع عقوبة نص عليها التشريع.

د. أن يقوم بالنشاط الاجرامي (الفعل المادي أو الامتناع عن العمل المادي) الضار شخص طبيعي أو اعتباري خال من عيوب الإرادة، و يكون أهلاً للمسؤولية الجنائية.

وفي هذا الصـــدد نجد أن الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعي التي عقدت في القاهرة عام 1966 قدمت تعريفاً للجريمة الاقتصادية جاء فيه:" يعد جريمة اقتصادية كل عمل أو امتناع يقع مخالفاً للتشريع الاقتصادي إذا نص على تجريمه قانون العقوبات العام، أو القوانين الخاصـة بخطط التنمية الاقتصـادية والصـادرة من السـلطة المختصة لمصلحة الشعب، ولا يجوز أن يكون محل جزاء غير ما نص القانون على حظره والمجازاة عنه"، لكن مع كل هذا فليس من السّهل وضع مفهوم دقيق للجريمة الاقتصادية، ففي عام 1981 حددت اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا 17 جريمة باعتبارها جرائم اقتصادية (القرار رقم R(81) 12)، و هي: جرائم الكارتلات، الممارسات الاحتيالية، استغلال الحالة الاقتصادية من جانب الشركات المتعددة الجنسية، الحصول على المنح من الدول أو المنظمات الدولية عن طريق الاحتيال أو إساءة استعمال تلك المنح، الجرائم الحاسوبية، الشركات الوهمية، تزوير ميزانيات الشركات وحالة رأسمال الشـركات، مخالفة الشـركة لمعايير الأمن والصـحة المتعلقة بالعاملين، الاحتيال الذي يلحق الضـرر بالدائنين، الاحتيال على المستهلكين، المنافسة الجائرة بما في ذلك دفع الرشاوى والاعلان المضلل، جرائم الضرائب وتهرب المنشـآت التجارية من سـداد التكاليف الاجتماعية، الجرائم الجمركية، الجرائم المتعلقة بالنقود ولوائح العملة، جرائم البورصات المالية والمصارف، والجرائم ضد البيئة.

1.2. الاتجاهات الرئيسية والنظريات في دراسة الجريمة بين المجتمعات[2]

أ. الاتجاهات الرئيسية في دراسة الجريمة بين المجتمعات:

في هذا الصدد ميّز نيومان وبرجر (Neuman et Berger,1980) بين ثلاثة اتجاهات رئيسية في دراسة الجريمة بين المجتمعات وهي:

أ.1. اتجاه التحديث الدوركايمي (Durkheimian-Modernization): حيث يفسر هذا الاتجاه معدلات الجريمة بين المجتمعات بردها إلى عوامل التحديث والتحضر، تقسيم العمل، التفكك الاجتماعي، الأنومي، القيم الحديثة واللا تجانس الثقافي.

أ.2. اتجاه النظام الماركسي العالمي (Marxian-World System): وينظر هذا الاتجاه إلى المتغيّر المسؤول عن نمطية الجريمة بين المجتمعات هوالاقتصاد العالمي والتوسع غير العادل للنمط الرأسمالي في الانتاج، والنظام العالمي الدولي، البناء الطبقي، الصراع، الظلم الاجتماعي والاقتصادي، طبيعة الطبقة الحاكمة وانتشار الايديولوجيات الجديدة.

أ.3. اتجاه الفرصة البيئية (Ecological-Opportunity): ويفسر هذا الاتجاه التبادل بين معدلات الجريمة بين الدول من خلال تحديد نوعية المجتمعات وفق نوعية المصادر المادية والبيئية التي توفر الفرص للسلوك الاجرامي غير المعاقب.

ب. النظريات التي تناولت بالدراسة الجريمة بين المجتمعات: وهنا نورد في هذا الصدد ثلاثة نظريات رئيسية تناولت الجريمة وعلاقتها بالجوانب الاقتصادية لحياة الأفراد، وتمثلت في كل من نظرية التفكك الاجتماعي، نظرية الأنومي ونظرية الثقافة ويأتي بيانها كما يلي:

ب.1. نظرية التفكك الاجتماعي *(Social disorganization)*: حيث نصت هذه النظرية على أن معدلات الجريمة العالية تكون مصاحبة للفترات التي تشهد فيها البلدان مراحل متقدمة من التصنيع والتحديث والتنمية، وتكثر في هذه المرحلة جرائم التعدي على الممتلكات في الدول الصناعية (نظرية دوركايم في التكامل الاجتماعي[3] "Social Integration")، ففي هذه الفترات من الرواج لعمليات التصنيع والتحديث تضعف الروابط الاجتماعية (علاقات البناء الاجتماعي التقليدي)، وبالتالي تكون فيه زيادة في معدلات الجريمة، وهنا نجد ما يعزز ذلك من خلال دراسة شيلي (Shelley,1981) التي أكدت على أن عمليات التنمية تكون مرتبطة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي أين يكون فيه زيادة في التحضر وعدم التجانس الثقافي والاغتراب وزيادة الضغوط الاجتماعية، وكل هذا يؤدي إلى حراك اجتماعي يؤثر بدوره على فرصة ارتكاب الجريمة، فالنمو الاقتصادي والاجتماعي هنا إذن له تأثير كبير على حجم وأنماط السّلوك الاجرامي.

ويذكر أنه قبل شيلي استخدم كل من كلينارد وأبوت الجريمة كفهرس لقياس النمو (Clinard et Abbott,1973).

ومن بين الرواد لهذه النظرية نجد برجس (Burgess) الذي بيّن في دراسة قام بها أن الأحياء المتاخمة لمركز المدينة ترتفع فيها الجريمة، وهي أحياء يعيش فيها الفقراء والمهاجرون إلى جوار بعضـــهم البعض (Douglast et Waksler, 1982).

ب.2. نظرية الأنومي[4] (Anomie Theory): حيث تطورت هذه النظرية من أفكار دوركايم في التضـــامن والتفكك الاجتماعي عند دراســـته للانتحار، وشـــهدت هذه النظرية تطوراً على يد ميرتون الذي يرى أن الأبنية الاجتماعية تمارس ضـغوطاً على الأشـخاص تدفعهم لارتكاب الجريمة والسـلوكيات المنحرفة[5]، فالفقر يعد منها وهو يدفع ويؤدي إلى السّرقة، كما ذهب في هذا الاتجاه كوهين ونيلسون في تفسير نظرية الأنشطة الروتينية (Routine Activities Apporoach) حيث يرون أن التصـنيع يزيد الجرائم الاقتصـادية بسـبب زيادة الانتاج المادي المتاح للسّرقة.

ب.3. نظرية الثقافة (Cultural Theory): حيث نجد هذه النظرية مكونة من مجموعة من النظريات أهمها نظرية الصـــراع الثقافي (Cultural Conflict, Sellin) لســـيلين، نظرية الانتقال الثقافي (Cultural Transmission)، ونظرية الفجوة الثقافية (Cultural lag)، حيث تقترب هذه النظرية في تفسـيرها من تفسـير نظرية الأنومي حين تناولها لظاهرة الانحراف، **فالنظرية الأولى (الصـــراع الثقافي)** تذهب إلى أن التباين الثقافي بين الجماعات الأولية وثقافتها الفرعية هي التي تحد المعايير النســـبية للســـلوك المنحرف مما ينتج عنه زيادة في معدلات الجريمة، فالمخالفة بين المعايير الجماعية والمعايير الجماعية الأخرى من شـأنه أن تؤدي إلى حدوث صـراع ثقافي، **أما النظرية الثانية (الانتقال الثقافي)** تذهب إلى أن السّلوك المنحرف سلوك متعلَّم أو مكتسب من خلال التفاعل بين الأفراد الآخرين، ويركّز هذا الاتجاه على التنشـــئة الاجتماعية كونها تعتبر من أهم الأدوات التي يتم من خلالها تعلم السلوك المنحرف ثقافياً واجتماعياً وعكسه صحيح (البداينة، 1990)، **أما النظرية الثالثة (الفجوة الثقافية)** ترى أنه حين المرور بنمو صـناعي رئيس (حصـول نمو كبير) تحدث فجوة ثقافية في المجتمعات، أين يكون التغيّير الثقافي المادي أســـرع من التغير المعنوي كما أنه لا يواكبه في ذلك، وتكون التكيُّفات الاجتماعية بطيئة جداً، وفي هذا خلصت **دراسة سيشور** (Schichor) إلى أن الفجوة بين مسار التغيّير التكنولوجي والتغيير الثقافي تؤثر في عمليات الضـــبط الإجتماعي، مما يؤدي إلى التلاشـــي التدريجي لتأثير الجماعات المحلية الأولية كالعائلة، ولا يملأ هذا الفراغ آليات الضـــبط الاجتماعي الرسمية، مما ينتج عن هذه العملية زيادة في حجم الســـلوك اللاجتماعي والمنحرف (Schichor).

2. الاطار التطبيقي المتعلق بالعلاقة بين الجريمة ومستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

سيتم في هذا الجزء التطرق إلى بعض الدراسات التطبيقية التي تمت لدراسة العلاقة بين الجريمة وتأثيراتها على مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الاستشهاد ببعض الحالات الدراسية التي تمت في الأقطار العربية، بالإضافة إلى عرض بعض المؤشرات وتحليلها كونها ذات علاقة بالجريمة وتوسعها في المجتمعات كالفقر، الفوارق بين الجنسين والرضا العام بالحياة، بالإضافة إلى الرضا بالرعاية الصحية والتعليم، وهي مؤشرات معتمدة من قبل هيئة الأمم المتحدة تساعد في قياس مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات، وتندرج ضمن مؤشرات أهداف الألفية للأمم المتحدة.

1.2. الدراسات الميدانية والتطبيقية السّابقة: وهنا نجد العديد من الدراسات التي تناولت بالموضوع العلاقة بين معدلات الجريمة ومستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن بين تلك الدراسات نورد بعضها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر[6]:

– **دراسة (schilley et Zehr,1981)**: حيث أظهرت أن عملية التحضر والتصنيع السريع في أوروبا أعقبتها معدلات عالية للجريمة.

– **دراسة (Black, 1966 ; Lerner, 1958 ; et Dalton,1970)**: بينت أن التحضر والتصنيع والتحديث كلها تؤدي وتقود إلى عمليات تأقلم المؤسسات الاجتماعية والأفراد تجاه التغيرات السريعة التي تزيد من قدرة الانسان على ضبط البيئة والانتشار الثقافي، مع زيادة في استخدام التكنوبوجيا وتقسيم العمل، وتحسن شروط الحياة ومركزية السلطة السياسية والتركيز على الأسرة النووية وزيادة مستويات التعليم العالي الرسمي.

– **دراسة الأمم المتحدة (1980–1985)**: حيث أظهرت هذه الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدلات الجريمة وأنماطها بين المجتمعات النامية والصناعية، فالأخيرة ترتفع فيها جريمة التّعدي على الممتلكات وجرائم الاناث مقارنة بالدول النامية.

– تتمة للدراسات التي تناولت الموضوع بالتحليل نورد بعض الدراسات التي تبيّن نتائج هامة في التحليل وتفسير الظاهرة محل النقاش، فقد جاء في **دراسة ولف(Wolf, 1997)** التي أجريت على 37 دولة في الفترة 1961–1962 لكشف العلاقة بين التنمية والجريمة، حيث تبيّن أن معدلات الجريمة تزداد مع زيادة مكانة الدولة في التنمية (باستثناء جرائم القتل)، أما **كويني(Quinny, 1965)** فقد درس 48 دولة وتوصل إلى خلاصة مفادها أن جرائم القتل تنخفض في الدول ذات مستويات التنمية العالية، أما راهاف وجامدار(Rahav et Jaamdar, 1982) فقد درسا 59 بلد منها 20 في آسيا والشرق الأوسط، و 15 دولة من أوروبا، و 14 من افريقيا و 02 من أمريكا

الشمالية و 04 من أمريكا الجنوبية، وقد أظهرت نتائجها وجود علاقة بين معدل حجم الجريمة وبين معدل السكان للتلفزيون للسكان (0.60) ومعدل الصحف للسكان (0.52)، والتحضر (0.44) والأمية (-0.55)، ولقد كانت جميع هذه المعاملات هامة عند (0.001)، وقد تبين كذلك أن جرائم التعدي على الممتلكات كانت مرتفعة في علاقتها مع معدل التلفزيون (0.75)، والصحف (0.70) والنمو الاقتصادي (0.69) والتحضر (0.54)، والأمية(-0.61)، وما يظهر لحجم السكان ارتباط مع جرائم التعدّي على الممتلكات، أما جرائم القتل فكانت على علاقة عكسية، كما بيّن الباحثين أن معدلات جرائم القتل أعلى في الدول النامية في حين جرائم التعدي على الممتلكات والجريمة عامة أعلى في الدول الصناعية.

– **دراسة نيابوليتان (Neapolitan, 1994)**: درس هذا الأخير العلاقة بين الفقر وجرائم التعدي على الممتلكات فتبيّن وجود علاقة بين الفقر وجرائمه في المناطق الأكثر سكاناً.

أما في الدول العربية فقد أجريت فيها عدد من الدراسات نذكر منها:

- **دراسة الخليفة (1998م)**: حيث أظهرت هذه الدراسة أن هناك علاقة بين معدلات الجريمة في الوطن العربي والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، فمعاملات الارتباط كانت على النحو التالي:

جدول رقم (01): معاملات الارتباط بين معدلات الجريمة وبعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

تعيين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	معامل الارتباط
معدل الاعالة	0.046 -
نسبة العمالة النسائية	0.156
معدل استهلاك الفرد للطاقة	0.066
عدد الأشخاص لكل هاتف	0.087
معدل الناتج الوطني للفرد	0.017
معدل القوى العاملة	0.089
دول اقليم الجزيرة العربية (دول الخليج العربي واليمن)	0.232
دول اقليم الهلال الخصيب (الأردن، سوريا، لبنان، العراق وفلسطين)	0.390
دول اقليم حوض النيل (مصر والسودان)	0.082

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: ذياب البداينة، ***مرجع سابق***، ص 21، 22 (بتصرف).

كما أن هذه الدراسة خلصت إلى جملة من النتائج الهامة[7].

- **دراسة البشري (1999)**: أظهرت هذه الدراسة ارتفاع الجريمة في الوطن العربي خلال الفترة 1985-1994 حيث تراوحت معدلات الجريمة لكل 100.000 من السكان في عام 1994 بين 4335 و 139، كما بيّنت هذه الأخيرة إجمالي الجرائم في هذا العام مقارنة مع عام 1985 في جميع الدول العربية، أين وصلت الزيادة في الجرائم في كل من الأردن، العراق، ومصر كالتالي 124، 124 و 118% على الترتيب، وأقلّها سجل في السودان 07 % ولبنان 08 % ، والحد الأعلى لهذه المعدلات كان قريب من المعدلات العالمية، حيث نجدها تصل في ألمانيا (6963)، وفي الو.م.أ (5553) وفي فرنسا (6283).

- **وفي دراسة أخرى للخليفة (1998)**: أظهرت أن الدول العربية ذات المستويات الاقتصادية العالية والمرتفعة (كالخليج العربي) ترتفع فيها الجريمة بسبب النمو السريع (طفرة النمو)، واستقدام العمالة (صراع ثقافي)، وتبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجريمة وكل من النمو السّكاني، الديون الخارجية (ايجابية مع جريمة القتل والملكية وسلبية مع المخدرات) وحجم السكان (سلبية مع الجريمة والملكية) ونسبة التحضر (ايجابية مع جرائم القتل، وسلبية مع المخدرات).

2.2. دراسة الارتباط الموجود بين بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالجريمة: نورد في هذا العنصر بعض المؤشرات والبيانات ذات العلاقة بالجريمة لمجوعة من البلدان مع محاولة التعليق عليها وإجراء المقارنات.

- **الفقر**: يعد الفقر[8] والجوع من أهم الموضوعات التي تشغل العالم من حيث العمل على القضاء عليه، فهي تؤرّق الجميع وتعتبر من ضمن الأولويات العالمية، وتندرج ضمن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية فهي الأولى ضمن هذه الأهداف، وعليه فإن مضمون هذا الأخير هو تخفيض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم إلى النصف بحلول عام 2015 مقارنة بما كان عليه في 1990، وكنتيجة لتطبيق السياسات الرشيدة من قبل بعض البلدان فقد نجحت في تخفيض عدد الفقراء في مدة أقل مما هو محدد، فنجد البرازيل نجحت في ذلك فمن 17.2 في المائة إلى 6.1 في المائة، والصين[9] انتقلت من 60.2 في المائة إلى 13.1 في المائة، أما الهند فمن 49.4 في المائة إلى 32.7 في المائة، ونظراً لأن الفقر يتخذ أبعاداً متعددة فإنه كان على البلدان الإسراع في اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها، لأنه وكما جاء في الدراسات أعلاه فإن الفقر يعتبر من بين العوامل التي تؤدي إلى الجريمة وانتشارها بين المجتمعات، والجدول أدناه يبيّن عدد الذين يعانون من الفقر المدقع في مناطق مختلفة من العالم.

جدول رقم (02): عدد الذين يعانون من الفقر المدقع* في المناطق أو في بعض البلدان "الحالة المرجعية" و "التقدم المحرز"، 2010–2050 (بالمليون)

البلد أو المنطقة	2010	2020	2030	2040	الحالة المرجعية 2050	التقدم السريع 2050
الدول العربية	25	19	17	16	17	1
شرق آسيا والمحيط الهادي	211	74	42	29	29	9
الهند	416	270	134	53	21	2
أوروبا و آسيا الوسطى	14	2	3	3	4	1
أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي	34	29	26	27	32	13
جنوب آسيا	557	382	243	135	81	13
الصين	94	13	5	1	1	0
جنوب الصحراء الافريقية الكبرى	371	333	297	275	267	60
العالم	1.212	841	627	485	430	96

* يعرّف الفقر المدقع بحالة العيش لأقل من 1.25 دولار في اليوم بمعدل تعادل القوى الشرائية.

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2013، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الفصل الرابع، ص 107.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعداد الذين يعيشون في فقر مدقع تأخذ في الانخفاض عبر مختلف البلدان، وهذا مؤشر على جدية السياسات الحكومية وتجند العاملين في مجال مكافحة والقضاء على الجوع والفقر للعمل سوياً على استفحال الظاهرة، وهذا يرجع للوعي بمدى الخطورة القادمة في المستقبل في حال حدوث العكس.

ففي السنوات الأخيرة وحين استفحال ظاهرة الفقر والحرمان فإن نسبة من يقبلون ويكون عندهم مستوى من الرضا العام بالحياة والرضا بالرعاية الصحية وبالتعليم تتراجع، وتنجر عنها تبعات كظهور السّرقة وجريمة التّعدي على الممتلكات، وهذا سعياً للحصول على حد الكفاف، والعنصر الموالي نبين فيه المؤشرات التي تم بيانها هنا.

- **الرضا العام بالحياة والرضا بالرعاية الصحية والتعليم:**

كما تم الإشارة إليه في العنصر السابق أن الرضا في نواحي الحياة تختلف بحسب درجة الرفاه في البلد، فعامل الرشادة والعقلانية من بين الأمور التي ينطلق منها الناس في تصرفاتهم وسلوكاتهم اليومية والحياتية، فحسب ما جاء في

تقرير التنمية البشرية لعام 2013 فإن بيانات Kahneman and Krueger (2006) تضع الأساس التحليلي لقياس الرفاه الذاتي على اعتبار أن الناس غالباً ما ينطلقون من معايير "العامل الاقتصادي العقلاني" لاتخاذ الخيارات غير الصحيحة، وعدم تحديث المعتقدات على ضوء المعلومات الجديدة، والتّخلي عن المبادلات المجدية كلها تخالف فرضية العقلانية التي يترجم من خلالها السلوك الظاهر إلى نظرية التفضيلات في الاقتصاد، والجدول التالي يوضح هذه المؤشرات.

جدول رقم (03): مؤشرات الرضا العام بالحياة والرضا بالرعاية الصحية وبالتعليم

المناطق و مجموعات دليل التنمية البشرية	الرضا العام بالحياة 2014-2015* (0: أقل درجة من الرضا 10: أعلى درجة من الرضا)	الرضا بالرعاية الصحية 2014-2015* (نسبة الاجابة بنعم)	الرضا بجودة التعليم 2014-2015* (نسبة الاجابة بنعم)
مجموعة دليل التنمية البشرية			
تنمية بشرية مرتفعة جداً	6.5	68	64
تنمية بشرية مرتفعة	5.6	59	62
تنمية بشرية متوسطة	4.6	61	74
تنمية بشرية منخفضة	4.2	39	51
المنطقة			
الدول العربية	5.1	49	44
شرق آسيا و المحيط الهادي**	--	--	--
أوروبا وآسيا الوسطى	5.2	57	60
أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي	6.4	41	55
جنوب آسيا	4.4	59	74
جنوب الصحراء الافريقية الكبرى	4.3	43	56
العالم	5.2	59	65

*تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.

**لم تدرج القيمة في الجداول الاحصائية لأن البيانات غير متوفرة لنصف البلدان التي تضم ثلثي سكان المجموعة على الأقل.

Source: Human Developement Report 2016 (Statistical Annex), UNDP, Table 14, p 253.

من خلال الجدول يلاحظ أن مؤشرات الرضا بالحياة والرعاية الصحية وبالرضا بالتعليم تقع في المستويات المخفضة في معظم المناطق، فمثلاً الرضا بالحياة في الدول العربية تقدر بـ 5.1 نقطة، وهي تكون قريبة جداً من التنمية البشرية المرتفعة جداً (5.6 نقطة)، أما بالنسبة للرضا بالرعاية الصحية فهي تقدر 49 % وهي تقع في حدود نسبة التنمية البشرية المرتفعة بـ 59 %، فبالرغم من ملاحظة النقص الفادح والعجز في تقديم الخدمات بالشكل اللائق في عديد البلدان العربية، لكن هذه النسبة ربما يمكن قبولها هنا لعدم تمثيلها الحقيقي للبلدان المشار إليها (عينة الدراسة المستهدفة لم تكن ممثلة بالشكل الكافي لواقع البلدان محل الدراسة)، وبالنسبة للرضا بجودة التعليم يلاحظ كذلك الانخفاض الكبير في النسبة المعطاة وفي واقع الحال بالرغم من أنها غير ممثلة لعينة الدراسة إلا أنها تقترب من الصواب، فالملاحظ يشهد التراجعات المستمرة في المستويات التعليمية للبلدان العربية وهذا ظاهر، كذلك في النسب المعطاة في الدليل لمنتسبي الأطوار المختلفة من التعليم الإبتدائي إلى الثانوي ثم التعليم العالي، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في مجموعة من البلدان حسب مستوى تعليم الأمهات

البلد	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 من المواليد)				
	سنة المسح	غير المتعلمين	تعليم ابتدائي	تعليم ثانوي أو جامعي	التعليم الاجمالي
اثيوبيا	2005	139	111	54	132
مالي	2006	223	176	102	215
مصر	2008	44	38	26	33
النيجر	2006	222	209	92	218

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2013، الفصل الرابع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 93 (بتصرف).

من خلال الجدول تتضح الصلة بين تعليم الأمهات وحياة الأطفال، فنجد أنه في العديد من البلدان الافريقية المشار إليها في الجدول أعلاه ترتفع فيها معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة عموما، وانخفاض هذا المعدل يرافق التحسن والارتفاع في المستوى التعليمي للأمهات، كما أنه يأخذ في الانخفاض مع وصول الأمهات إلى مستوى التعليم الابتدائي كنيجيريا، فالشائع أن الأم المتعلمة تنجب عدداً أقل من الأطفال الذين يتمتعون بعدها بحياة أفضل وصحة جيدة، بما يمكنهم من البقاء ومدة أطول لحياتهم المتوقعة.

في المقابل لا يمكن إغفال نسبة المواليد الذكور إلى الإناث، ففي بعض البلدان التي تشهد نمواً تتفوق فيها نسبة المواليد الذكور إلى الإناث (الذين تتراوح أعمارهم بين صفر وأربع سنوات) حيث تصل إلى 1.05 % (أي 105 ذكور مقابل 100 إناث)، لكن في بلدان أخرى تشهد عكس هذه المعدلات أين تتفوق فيه نسبة الإناث على

الذكور مما يؤدي إلى كثرة الإجهاض ووأد أو قتل البنات، فهذا بالإضافة إلى أنه يعد جريمة فهو يكرس العنف الإجتماعي بين المجتمعات، كما أنه ينظر في هذا إلى وضع المرأة في مثل هذه المجتمعات التي تغلب فيها العادات والتقاليد التي تكون لصالح الرجال فقط.

- **الفوارق بين الجنسين:** تعد الفوارق بين الجنسين من بين العوامل التي تناولت الدراسات الحديثة العناية بدراستها لما لها من أثر على الحياة الاقتصادية والسياسية في المجتمعات الحديثة، وهذا بمراعاة نسب المشاركة والفرص التي تتوفر لكلا الجنسين في هذه الحياة، فالمساواة بين الجنسين في السنوات الأخيرة أخذت حيزاً كبيراً من النقاش وهذا طبعاً يعزز الاهتمام بالفرد عما كان ينظر إليه في السابق من الاهتمام بالجماعات فقط دون سوى ذلك، وكتتمة لهذا نورد الجدول الموالي لنؤكد النظرة السابقة من الاهتمام.

جدول رقم(05): يوضح بعض المؤشرات الدالة على الفوارق بين الجنسين

المناطق	دليل الفوارق بين الجنسين 2015		المقاعد في المجالس النيابية (بالنسبة المئوية للنساء) 2015	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (% للفئة العمرية 25 فما فوق) (2005-2015)		معدل المشاركة في القوى العاملة (% للفئة العمرية 25 فما فوق) 2015	
	الترتيب	القيمة		الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
تنمية بشرية مرتفعة جداً							
الو.م.أ (08)*	43	0.203	19.5	95.4	95.1	65.0	68.4
المملكة العربية السعودية (39)	50	0.257	19.9	63.3	72.1	20.1	79.1
تنمية بشرية مرتفعة							
الجزائر (83)	94	0.429	25.7	34.1	35.7	16.8	70.4
ليبيا (94)	38	0.167	16.0	65.7	44.2	27.8	78.7
تونس (96)	58	0.289	31.3	37.5	49.9	25.1	71.3

* يمثل الرقم بين قوسين ترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية لعام 2014.

Source : Human Developement Report 2016 (Statistical Annex), UNDP, Table 05, pp 217 214.

من خلال الجدول يتبين لنا نسب المشاركة لكلا الجنسين في الحياة السياسية والاقتصادية، وهي ممثلة لبعض الاقتصادات الناجحة بالإضافة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من الدول النامية كالجزائر والسعودية، ولا شك أن مشاركة الأفراد مشاركة حقيقية في الأحداث والاجراءات تؤثر بشكل قوي على مساراتهم، لذلك فإن المساواة بين الجنسين هدف هام وأكيد، ومما يؤكد هذا ويحفزه إتاحة الفرص للعمل والتعليم والتمكين من المشاركة السياسية، بالإضافة إلى العمل على تحقيق الأهداف أو الأبعاد الثلاثة للتنمية (الصحة، المعرفة والحياة)، ومع انعدام هذه المتطلبات فإن حالة الإستياء من قبل الشعوب ستأخذ الحيز الأكبر من هذه الشواغل عن طريق الخروج إلى الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية، وهذا من شأنه أن يعوق النمو والتنمية، ولا شك أيضاً أن تراكم أو وقوع الشباب من ذوي التحصيل العلمي في شراك البطالة كفيل بأن يسبب حالة من الاستياء الكبير لقلة فرص العمل، ما يؤدي إلى تدهور الأوضاع وحدوث كوارث لا يمكن عندئذ التفكير فيما ستخلفه.

- **مؤشرات أخرى ذات العلاقة بالتنمية والجريمة:** بالإضافة إلى العرض السابق للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وملاحظة ارتباطها والعلاقة التي من الممكن أن تنشأ بينها وبين مستويات الجريمة، نورد الملحق (01) أدناه في تركيبة متعددة من المؤشرات[10] الصادرة في تقرير التنمية البشرية لعام 2016، أين تظهر الفوارق بين البلدان، وهي تمثل حقيقة مقننة في اتساع الهوة والفوارق بين البلدان المتقدمة والنامية[11]، كما ينظر إلى زيادة التفاوت وتركز الثروة بين أيدي فئة قليلة من السّكان (يظهر هذا حتى في الدول النامية)، وهذا ممثلاً من خلال معيار الفئة الخمسية في مؤشرات التنمية، أما بالنسبة لعدم المساواة بين السّكان ووقوعهم تحت طائلة الفقر فهذا أمر آخر معبّر عنه أيضاً في معامل جيني أين يبيّن نسباً منخفضة جداً في الدول النامية، ولا ريب أن هذه المستويات من اللاتكافؤ وعدم المساواة في الحياة من شأنها أن تدعم مسيرات وانتفاضات الشعوب للمطالبة بما هو أفضل، والملاحظ لواقع الحال في العالم وخاصة العالم العربي يدرك جيداً مدى أهمية العمل جنباً إلى جنب وإشراك الفرد في مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خاتمة

تبيّن من خلال هذه الدراسة أن السّعي وراء تنمية امكانات الأفراد كل بحسب المؤهلات التي يحوزها، يعد مطلباً ضرورياً للقيام بعملية تنمية شاملة في الأقطار المختلفة، فالنهوض بالمجتمعات إلى مستويات ممثلة للحياة الكريمة في ظل مناخ يسوده المساواة بين جميع الأجناس، ويعمل كل فيه لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص المتاحة من تعليم وكرامة عيش، بالإضافة إلى ضمان رعاية صحية مناسبة، كلّها تؤدي إلى الحصول على رضا في هذه الأبعاد الثلاثة، والتي

أقرتها هيئة الأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية، وتجسدت في مشروعها حول أهداف الألفية للتنمية، وهذه كلها جهود عالمية للقضاء على الفقر والحرمان التي تمثل الهدف الثاني من هذه الأهداف، وهي كلها تعمل على القضاء أو الحد من معدلات الجريمة المتوقعة خلاف حصول الحالة المعاكسة لهذه الظاهرة، لذلك فإن هذه الدراسة قد عملت على ايضاح العلاقة بين بعض المؤشرات الاقتصادية وتأثيرها على ظهور ونمو الجريمة في المجتمعات الإنسانية، وفي الأخير تقدّم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات من شأنها أنها تساهم في التأثير على مستويات الجريمة وتحد من ظهورها ممثلة في ما يلي:

– العمل على نشر التعليم في كل الأقطار وإلزاميته، مع جعله يتماشى مع حاجيات المجتمع في المجالات المختلفة.

– المبادرة إلى توظيف الكوادر وأصحاب المؤهلات وإدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

– توفير مناخ ملائم يسوده المساواة والعدالة في الفرص والخيارات، مع مراعاة عدم التمييز بين الجنسين في ذلك.

– توظيف مجالات البحث العلمي بما يخدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويحد من الظواهر السّلبية الممكن ظهورها المجتمعات.

– السّعي نحو تأمين الخدمات الأساسية الصحية والاجتماعية للفقراء لخفض أعداد الفقراء الناتج عن البطالة.

– العمل على استثمار نزلاء المؤسسات العقابية بما يخدم التنمية الاجتماعية ويوظّف الطاقات الكامنة لديهم.

– البحث في تنشيط سكان الأرياف للقيام بالتنمية المحلية وتشجيع الهجرة نحو الريف خلافاً لما هو شائع من هجرة من الريف إلى المدينة.

ملحق رقم (01): بعض مؤشرات التنمية البشرية لسنة 2016

(ترتيب البلدان – متوسط العمر – متوسط سنوات الدراسة والمتوقع– نصيب الفرد من الدخل الاجمالي، معامل جيني للدخل)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية (2015)		متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات (2015)	متوسط سنوات الدراسة بالسنوات (2015)	متوسط سنوات الدراسة المتوقع بالسنوات (2015)	نصيب الفرد من بالدخل الاجمالي (بمعادل القوة الشرائية بالدولار)	نسبة الدخل بالشريحة الخمسية[12] 2015-2010	معامل جيني للدخل[13] 2015-2010
		بالقيمة	معدلاً بعامل عدم المساواة 14						
بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً									
الو.م.أ	10	0.920	0.821	79.2	13.2	16.5	53.245	9.1	41.1
السويد	14	0.913	0.851	82.3	12.3	16.1	46.251	4.2	27.3
الإمارات	41	0.840	--	75.3	9.5	13.3	66.203	--	--
بلدان التنمية البشرية المرتفعة									
السعودية	38	0.847	--	74.4	**9.6**	16.1	51.320	--	--

	العالم	السودان	العراق	المغرب	مصر	تونس	الجزائر	ليبيا
	--	165	121	123	111	97	83	102
	0.717	0.490	0.649	0.647	0.691	0.725	0.745	0.716
	0.557	--	0.505	0.456	0.491	0.562	--	--
	71.6	63.7	69.6	73.5	71.3	75.0	75.0	71.8
	8.3	**3.5**	**6.6**	**5.0**	**7.1**	**7.1**	**7.8**	**7.3**
	12.3	7.2	10.1	12.1	13.1	14.6	14.4	13.4
	14.447	3.846	11.608	7.195	10.064	10.249	13.533	14.303
	--	6.2	12.3	4.7	--	6.4	--	--
	--	35.4	--	40.7	--	35.8	--	--
	بلدان التنمية البشرية المنخفضة				بلدان التنمية البشرية المتوسطة			

Source : HDR 2016 (Statistical Annex), UNDP, Table 1,3.

الهوامش

[1]– الأبيوكي عادل (2013)، **الجريمة الاقتصادية**، مركز الاعلام الأمني، على الرابط: http://www.adelamer.com/vb/showthread.php?t=15107، شوهد يوم: 2013/08/15.

[2]– البداينة ذياب (2001)، **التنمية والجريمة في الوطن العربي**، بحث مقدّم لمؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة، كلية الشريعة والقانون بالتعاون مع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية خلال 06 و 08 ماي 2001، فندق روتانا العين، الامارات العربية المتحدة.

[3]– حيث التركيز على درجة تكامل المنحرفين في الشبكة الاجتماعية و التي تدفع بهم أو تمنعهم من الانحراف.

[4]– يرى ميرتون أن الأنومي كحالة اجتماعية من التناقض والصراع بين الأهداف التي يحددها المجتمع والطرائق التي يقررها المجتمع في تحقيق هذه الأهداف، والأنومي حالة تفكك البناء الثقافي للمجتمع وتظهر حالة الانحراف بسبب ضعف المعايير الاجتماعية أو غيابها أو عدم وضوحها، والتي تضبط السلوك الاجتماعي.

[5]– يظهر الانحراف بحسب ميرتون عندما لا يكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة اجتماعياً والطرق المقبولة اجتماعياً في تحقيق الأهداف.

[6]– البداينة ذياب (2001)، ***مرجع سابق***، صفحات متعددة (بتصرف).

[7]– يمكن الاطلاع على نتائج الدراسة في التنمية والجريمة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، صفحات متعددة.

[8]– لقياس الفقر بأبعاده المختلفة تم استخدام دليل الفقر المتعدد الأبعاد والذي يتناول أوجه الحرمان المتداخلة في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

[9]– فمثلاً الصين تمكنت من القضاء على عدد كبير من الفقراء في وقت قياسي، حيث أنه بين عامي 1990 و 2008 قضت على قرابة 510 مليون نسمة من الفقر.

[10]- Human Development Report (2016), ***Human Development for Everyone***, (Statistical annex), United Nations Development Program, http//hdr.undp.org, (01/06/2017).

[11]– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارى والتنمية، ***تقرير التجارة والتنمية السنوي 2012***، (الفصل الثالث: التفاوت في الدخل، الرؤى والأبعاد في مختلف الأزمنة، ص 56).

[12]– تعرف نسبة الدخل بالشريحة الخمسية على أنها نسبة متوسط دخل 20 في المائة من الشريحة الأغنى من السكان إلى متوسط دخل 20 في المائة من الشريحة الأفقر من السكان.

[13]– يعنى معدل جيني للدخل بقياس الفارق في توزيع الدخل(أو الاستهلاك) بين الأفراد و لأسر المعيشية في بلد معين نسبة إلى التوزيع المتساوي التام، و النقطة صفر تشير إلى المساواة التامة، و النقطة 100 إلى انعدام المساواة.

[14]– نعرف دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة بقيمة هذا الدليل معدلة بعامل عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية.